



PROVISIONAL

S/PV.3207
30 April 1993

ARABIC

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة بعد الثلاثة آلاف والمائتين

المعقودة بالمقر، في نيويورك،

يوم الجمعة، ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٣، الساعة ١٢/٥٠

(باكستان)	السيد ماركر	<u>الرئيس:</u>
السيد فورونتسوف	الاتحاد الروسي	<u>الأعضاء:</u>
السيد غاريفيس	اسبانيا	
السيد ساردنبرغ	البرازيل	
السيد علهاي	جيبوتي	
السيد جيسس	الرأس الأخضر	
السيد جانغ يان	الصين	
السيد لُدسو	فرنسا	
السيد أريا	فنزويلا	
السيد السنوسي	المغرب	
السيد بلمبلي	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	
السيد أوبراين	نيوزيلندا	
السيد إردوس	منغوليا	
السيد ووكر	الولايات المتحدة الأمريكية	
السيد هاتانو	اليابان	

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-750, 2 United Nations Plaza. مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٢/٥٠إقرار جدول الأعمالأقر جدول الأعمالبرنامج للسلم: الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلم

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل اليه في مشاوراته السابقة. عقب المشاورات التي جرت فيما بين أعضاء مجلس الأمن، أذن لي بأن أدلي بالبيان التالي نيابة عن المجلس:

"استمرارا لدراسة مجلس الأمن لتقرير الأمين العام المعنون "برنامج للسلم" (S/24111)، قام المجلس خلال شهر نيسان/أبريل ١٩٩٣، تأكيدا منه على أهمية بناء أسس متينة للسلم في كافة بلدان العالم ومناطقه، بالنظر في موضوع بناء السلم بعد انتهاء النزاع.

"ويؤيد مجلس الأمن الرأي الذي مؤداه أنه لكي تفي الأمم المتحدة بمسؤولياتها في سياق السلم والأمن الدوليين، فإنها ينبغي أن تنظر إلى أهدافها المتعلقة بالتعاون والتنمية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي بنفس القدر من الشعور بالمسؤولية والإلحاحية الذي تشعر به تجاه التزاماتها في المجالين السياسي والأمني.

"ويؤكد مجلس الأمن على أنه عندما ينظر في مسألة بناء السلم بعد انتهاء النزاع، فإن هدفه هو إبراز أهمية عمل الأمم المتحدة في ميدان التعاون الانمائي والإلحاحية هذا العمل، دون المساس بالأولويات المعترف بها لأنشطة الأمم المتحدة في ذلك الميدان على نحو ما تحددها الهيئات المختصة.

"وأحاط مجلس الأمن علما بملاحظة الأمين العام التي مؤداهما أن النجاح الفعلي لعمليات صنع السلم وحفظ السلم 'يقتضي أن تتضمن جهودا شاملة لتحديد ودعم الهياكل التي تخدم تعزيز السلم وزيادة الشعور بالثقة والراحة بين الجميع'. ووافق المجلس على أنه بالإضافة إلى التدابير المحددة التي ذكرها الأمين العام في الفقرة ٥٥ من تقريره المعنون "برنامج للسلم"، فإن أنشطة مثل نزع سلاح القوات المتحاربة وتسريحها وإعادة دمجها في المجتمع، وتقديم المساعدة الانتخابية، وإعادة الأمن الوطني عن طريق تشكيل قوات دفاعية وشرطة وطنية فضلا عن إزالة الألغام،

حيثما يقتضي الأمر ذلك، وداخل إطار التسويات الشاملة لحالات النزاع، تقوي الهياكل السياسية الوطنية وتعزز القدرات المؤسسية والإدارية كما أنها مهمة في إعادة أساس سليم للسلم المستدام. "ويوافق مجلس الأمن كذلك على أن بناء السلم بعد انتهاء نزاع دولي يمكن أن يتضمن، في جملة أمور، تدابير ومشاريع تعاونية تربط بين بلدين أو أكثر في أنشطة ذات فائدة متبادلة وتسهم ليس فقط في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإنما أيضا في تعزيز النهم والثقة المتبادلين، اللذين هما أمران أساسيان بدرجة بالغة بالنسبة للسلم.

"ويشجع مجلس الأمن، لدى أدائه لمسؤولياته في منع انتهاكات السلم وفي حل المنازعات، العمل المنسق من قبل العناصر الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة، من أجل معالجة الأسباب الأساسية للأخطار التي تهدد السلم والأمن. والمجلس على اقتناع بأن مؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة يلزم أن تكون، في سياق إعداد برامجها وتنفيذها، على وعي بصفة مستمرة بالهدف المتمثل في تعزيز السلم والأمن الدوليين على النحو المتوخى في المادة ١ من الميثاق.

"ويقر مجلس الأمن بأن بناء السلم بعد انتهاء النزاع، في سياق الجهود العامة لبناء أسس السلم، يحتاج أيضا، لكي يكون فعالا، إلى موارد مالية كافية. ومن ثم يعترف المجلس بأن من المهم أن تبذل الدول الأعضاء والهيئات والوكالات المالية وغيرها التابعة للأمم المتحدة، فضلا عن المنظمات الأخرى خارج منظومة الأمم المتحدة، كل ما يمكن من جهد لتوفير التمويل الكافي للمشاريع المحددة، مثل عودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم الأصلية في أقصر وقت ممكن في حالات بناء السلم بعد انتهاء النزاع.

"ويدرك مجلس الأمن إدراكا تاما، بوصفه الهيئة التي تضطلع بالمسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين، أن السلم الاجتماعي، كما هو مذكور في الفقرة ٥٩ من 'برنامج للسلم'، له نفس القدر من الأهمية التي للسلم الاستراتيجي أو السياسي، وهو يؤيد رأي الأمين العام الذي مؤداه أن ثمة مقتضيات جديدة للمساعدة التقنية للأغراض المبينة في تلك الفقرة.

"ويعتزم مجلس الأمن مواصلة نظره في تقرير الأمين العام المعنون " برنامج للسلم" كما

ذكر في بيان الرئيس المؤرخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ (S/24728) ."

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/25696.

وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥